14 أكتوبر تستطلع أوضاع وادي وصحراء حضرموت بعد كارثة السيول

المهندس/ فؤاد واكد مدير عام الكهرباء في منطقة وادي حضرموت :

أعدنا التيار بشكل عاجل و مؤقت إلى 95 ٪ من مدن وقرى الوادي والصحراء بعد الكارثة

م . فؤاد واكد

اعادة الاوضاع إلى طبيعتها في وادي وصحراء وحضرموت بعد كارثة السيول

تأهيل الشبكة وإعادة توزيع الخطوط إلى المناطق المتضررة يتطلب (30) مليون دولار

العمل جار لتشغيل محطة كهرباء تعمل بالغاز وستبدأ عملها خلال الشهر القادم

سيئون / زكريا السعدي/
تصوير / يونس بخضر:

الآثار التي خلفتها السيول الأخيرة على مناطق وادي حضرموت وأضرت كثيرا في بنيته التحتية مازالت جاثمة على رقعة واسعة من منطقة الوادي والصحراء .

ورغم الحلول العاجلة التي اعقبت الكوارث لإغاثة الوضع الماساوي والتي حدت كثيرا من تفاقمه ، إلا أن هذه الحلول لا تعدو كونها مؤقتة ومهددة هي الأخرى بالزوال ما لم تلتفت الجهات المعنية بالإعمار إلى هذا الجانب وتعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه .

صحيفة (14 أكتوبر) استطلعت أوضاع وادي حضرموت والمعالجات الراهنة في جانب قطاع الكهرباء وما يعانيه هذا القطاع من خلال حديثنا مع المهندس/ فؤاد عبيد سعيد واكد مدير عام الكهرباء منطقة وادي حضرموت فأوضح قائلا :

مطلوب حلٍ سريع

موضوع تأثر البنية التحتية لقطاع الكهرباء وإعادة تأهيله مقلق بالنسبة لنا فمنطقة الوادي هي أكثر المناطق التي تضررت من بكارثة السيول و الذي تطلب منا حلاً سريعاً وعاجلاً لإعادة التيار الكهربائي لتلك المنطقة وقد نجحنا في هذا وتمكنا من إعادة التيار إلى كل المشتركين ، لكن هذه الإعادة مؤقتة فقط لإنقاذ الموقف .

نحن نؤكد الآن ونطالب بشكل ملح بإعادة الخطوط الرئيسية للتيار خصوصاً وإننا الآن قد دخلنا فصل الصيف وبدأ الحر يشتد ويزداد معه استهلاك الطاقة ولن تجدي نفعاً الحلول المؤقتة لإعادة التيار والتجاوب معنا من قبل الجهات المسؤولة بطيئ والمشكلة تتفاقم ولا تحتمل التأجيل ، ونحن حتى الآن لم نحصل إلا على (55) مليون ريال من أصل (125) مليوناً من حساب البرنامج الاستثماري للمؤسسة وليس من المبالغ المخصصة لمعالجة أضرار السيول التي لم نتسلم منها أية مبالغ بينما إعادة تأهيل الشبكة وتوزيع الخطوط يتطلب (30) مليون دولار .

البرنامج الاستثماري اعتماداته لا تتناسب مع حجمه

وعن البرنامج الاستثماري للمؤسسة أوضح المهندس / فؤاد واكد أسباب تأخرها أو عدم تنفيذها مرجعا ذلك إلى عدم تناسب حجم المشاريع مع اعتماداتها مركزيا فقال:

البرنامج الاستثماري للمؤسسة العامة للكهرباء برنامج مركزي وجميع مخصصاته تدخل ضمن مشاريع مركزية تقوم الإدارة العامة بإنزال مناقصات مركزية خاصة بها ومن ثم يتم توزيعها على المناطق حسب البرنامج المعد لذلك .

هناك مشاريع خاصة بالمنطقة لكن ما يعيب هذه المشاريع أن اعتماداتها ضئيلة جدا فمثلاً مشروع محطة (50) ميجاوات كلفة إنشائه تقدر بحوالي (150) مليون دولار وما تم اعتماده للمشروع في البرنامج الاستثماري لايتجاوز (100) مليون ريال!!؟

وقد طرحنا هذا الموضوع على السلطة المحلية ومازلنا نؤكد أنه يجب أن تحدد مبالغ متناسبة مع حجم المشروعات وأن تكون المبالغ المخصصة للمشروعات في البنك المركزي في المحافظة المعنية وتكون تحت تصرف المنطقة وفقاً للنظام والقانون، ولهذه الأسباب لا تستفيد المنطقة كثيراً من مخصصات البرنامج الاستثماري .. لذلك ندعو الحكومة إلى إعادة النظر في البرنامج الاستثماري وحجم المخصصات المرصودة للمشاريع حتى تستطيع كل منطقة القيام بخططها ومشاريعها وحتى لا يتهمنا أحد بالتقصير في تنفيذ خططنا الاستثمارية مادامت المخصصات المالية لا تتناسب مع حجم المشاريع الاستثمارية.

بعض القرى مازالت تعاني رغم تغطيتنا الواسعة

طبعاً هناك بعض القرى التي تعاني من شحه إمدادات الكهرباء وهي إحدى مشاكل وادي حضرموت لأنه لا توجد إدارة خاصة بكهرباء الريف في الوادي تتولى الأشراف على المشاريع الكهربائية في الريف .. لذا فإن هذه المشكلة عبء علينا وهي فوق مسؤوليات المنطقة ولا أحد يتفهم .. وعلى الرغم من ذلك فإننا نغطي (85%) من الوادي بالكهرباء و (90%) في الصحراء ولكن بشبكات مستقلة تابعة للسلطان المحلية.. وبشكل عام فإن إجمالي تغطيتنا لمدن وقرى الوادي والصحراء (95%) وهي نسبة كبيرة رغم طول الوادي وتحملنا للمشاكل والعراقيل وكذا (للفاقد) من التيار الكهربائي الذي نحاول جاهدين السيطرة عليه وارتفاع سعر كلفة الإنتاج في الكيلووات / ساعة الذي يكلفنا حوالي (28) ريالاً للكيلووات / الساعة ونبيعها للمواطن بـ (4) ريالات للشريحة المنزلية ولأنه لا توجد لدينا شريحة تجارية كبيرة بعكس المناطق التي تمتاز بالحركة التجارية والأسواق التي تبيعها مؤسسات الكهرباء بسعر أعلى للكيلووات وهو ما يغطي كثيراً من الدخل لديهم أما في منطقتنا فإن إجمالي المستهلكين (85%) من الشريحة المنزلية.

وحول المشاريع الخاصة بالمؤسسة قال : لدينا مشاريع خاصة بالمنطقة تنفذ الآن ضمن الدعم الإضافي الذي حظيت به محافظة حضرموت أثناء الاحتفالات بالعيد الـ (15) للوحدة اليمنية وكان هذا الدعم دفعة كبيرة جداً لقطاع الكهرباء في وادي وصحراء حضرموت وكافة المديريات، مثل مشروع كهرباء وادي عمد وتحسين شبكة (دوعن، رخية ، ثمود ، العبر).

احتواء الأزمة .. أزمة

العجز الذي تعانيه المؤسسة من جانبين أولهما سعر الوقود وهو ما تغطي وزارة المالية الكلفة الأكبر منه والجانب الثاني هو كلفة الطاقة المشتراة وهو ما تتحمله المؤسسة وتغطي معظمة من برنامجها الاستثماري ونأمل أن تراجع الحكومة هذا الجانب وأن تدخل كطرف فيه.

بالنسبة لمحطة توليد الكهرباء بالغاز فإن المشكلة ستظل قائمة لأننا أيضاً نشتري الطاقة المنتجة بالغاز من الشركات المنتجة.. لذا فإن على الدولة إنشاء محطات توليد بالغاز لحل هذه المشكلة وهو ما سيخفض من سعر الكلفة وسيغطي العجز في قطاع الكهرباء بشكل كبير.

مشروع لإنشاء محطة تعمل بالغاز

لدينا الآن مشروع لإنشاء محطة تعمل بالغاز (ضمن نظام شراء الطاقة) بـ (25 ميجاوات) تستخدم الوقود المصاحب للنفط عند استخراجه من الآبار وتكريره ويتم معاملته بشكل معين ليصبح ملائماً للاستخدام.

والعمل جار في الموقع وكان من ضمن المخطط أن تبدأ المحطة عملها في بداية إبريل الحالي إلا أنه تأخر لمدة شهر نتيجة لمشاكل تقنية خاصة بالغاز ونوعيته وقد اتخذت الإجراءات اللازمة للتغلب على هذه الإشكالية.

واضاف : الامتيازات التي يختص بها هذا المشروع هو أنه سيوفر لخزينة الدولة كثيراً من قيمة الوقود (الديزل) المستخدم لتشغيل المولدات الكهربائية حيث سيتم استبداله (بالوقود المصاحب)، أما من حيث كلفة إنتاج الطاقة فلن يشكل ذلك فارقاً من حيث تخفيض هذه الكلفة، ولذلك فإن المردود الأساسي من إقامة المحطة الغازية سيكون بشكل أساسي للدولة ولن يكون لمؤسسة الكهرباء.

ونحن نأمل من وزارة المالية أن تخصص جزءاً من العائدات التي ستتوفر من قيمة (الديزل) للمشاريع الاستثمارية الخاصة بمؤسسة الكهرباء حال البدء بتشغيل محطة الغاز.

وأضاف المهندس واكد .. مشروع محطة الغاز ليس حلاً جذرياً لمشاكل إنتاج الطاقة الكهربائية ولكنه – أي المشروع – نواة لفكرة أوسع وأشمل من حيث التوسع في إقامة محطات الغاز في عموم محافظات الجمهورية مستقبلاً ما سيحد كما أسلفنا من قيمة الوقود للمحطات الكهربائية لتعزيز الاقتصاد الوطني.

وأوجه عبر صحيفتكم رسالة إلى كل الجهات المعنية بمعالجة أضرار الكارثة أن تلتفت سريعاً إلى إيجاد حل جذري لقطاع الكهرباء وإعادة التيار الكهربائي للمواطنين بالشكل المطلوب.

كلية المجتمع في اليمن حاجة ملحة للسوق المحلي والإقليمي وكلية صنعاء نموذجاً

عميد كلية المجتمع بصنعاء نبيل الصهيبي:

نعمل بمرونة كبيرة وسرعة للتجاوب مع سوق العمل ومناهجنا نطورها باستمرار

د . نبيل الصهيبي

صنعاء/ سبأ :

تعتبر كليات المجتمع في أي بلد في العالم إحد الأنظمة التعليمية الرائدة التي تعمل على تخريج كفاءات مؤهلة وقادرة على تلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل محلياً وخارجيا في شتى المجالات المهنية والفنية .

ومن هذا المنطلق جاء الاهتمام بكليات المجتمع باليمن من قبل القيادة السياسية وضمن البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، ومصفوفة الحكومة نظرا لحاجة السوق المحلية الى الايادي العاملة الفنية والمهنية المؤهلة والماهرة ثم الحاجة على المستوى الاقليمي .

فقد اكد الرئيس في برنامجه الانتخابي على ضرورة التوسع في كليات المجمع والمعاهد الفنية والصناعية لما تمثلة من مرتكزات للتنمية والسبيل الوحيد للحد من البطالة، كبديل للتوسع في التعليم الجامعي الذي سيزيد في تخريج اعداد كبيرة الى البطالة الحالية التي لا يحتاجها سوق العمل مما يحمل الحكومة والمجتمع معا اعباء البطالة .

لذلك جاء الاهتمام بكليات المجتمع باليمن مع مطلع القرن الواحد والعشرين حيث دشن أول نظام تعليمي دراسي في اليمن في كلية مجتمع صنعاء سنة 2000م، تلاها بشهور قليلة افتتاح كلية مجتمع عدن، ثم كلية مجتمع عبس عام 2001م، وكلية مجتمع سيئون عام 2003م .

وافتتاح كلية مجتمع سنحان عام 2007م، واخيرا افتتاح كلية مجتمع يريم مطلع الشهر الجاري 2009م، لترتفع كليات المجتمع القائمة في اليمن إلى 6 كليات دخلت الخدمة في مختلف محافظات الجمهورية .

و تعد كلية المجتمع بصنعاء من الكليات النوعية الرائدة في التعليم الفني والمهني ، حيث تضم قرابة 40 معملاً مجهزاً بأحدث الوسائل والمعدات والتقنيات التكنولوجية .

وأوضح عميد كلية المجتمع بصنعاء الدكتور نبيل طاهر الصهيبي في حديثه لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن كليات المجتمع تتمتع بمرونتها الكبيرة و سرعة تجاوبها لسوق العمل والاستمرارية في تطوير مناهجها أو تغييرها أو تحويرها بما يضمن لخريجيها مكاناً مناسباً في مختلف الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والخدمات والمرافق العامة في الوطن وخارج الوطن .

وقال الدكتور الصهيبي :» نظراً للتوسع ألمعلوماتي والثورة التكنولوجية والتقنية الحديثة التي يشهدها العالم أصبح محور التعليم اليوم مرتكزا على العلوم والتكنولوجيا.. مؤكداً أن اليمن يمر حالياً بمرحلة حاسمة من مراحل النمو الاقتصادي وهو بحاجة إلى التركيز على العلوم والتكنولوجيا لتحقيق النجاح المنشود في المجالات التنموية ، وهذا لا يمكن حسب قوله : أن يتحقق مالم يتوفر الكادر البشري القادر على التعامل مع التقنيات الحديثة ، وتوظيفها لصالح التنمية الاقتصادية الشاملة .

واشار إلى أن القيادة السياسية والحكومة تولي اهتماما كبيراً بكليات المجتمع باعتبارها مشروع المستقبل وتعول كثيراً على ما ستفرزه مخرجاتها في سوق العمل المحلي والإقليمي وإحداث نقلة نوعية في النظام التعليمي النوعي في اليمن .

وأضاف الصهيبي:» إن نظام التعليم في كلية مجتمع صنعاء يهدف إلى تطوير التعليم التقني وتحديثه بما يتناسب مع متطلبات التنمية، والانتقال به من مرحلة الجمود إلى أفاق جديدة تمكنه من تحسين نوعيته وتلبية احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي ،إضافة إلى رفع كفاءة العاملين في أجهزة الدولة ومؤسسات القطاعين العام والخاص والمختلط، اضافة الى توطيد العلاقات مع الجامعات التطبيقية ومؤسسات التدريب المهني وغيرها من الجهات ذات العلاقة لتأهيل وتدريب الكوادر في مختلف المجالات .

وتابع قائلا :» أن كلية المجتمع بدأت بتنفيذ برنامج البكالوريوس التطبيقي العام الماضي، ومدته اربع سنوات بدعم من الحكومة الهولندية ، وبرنامج بكالوريوس المعلم التقني يتم فية إضافة سنة إلى سنوات الدبلوم الثلاث التي تمنحها الكلية، وكذا برنامج الدبلوم التقني العالي، فضلاً أن الكلية بصدد استئناف تفعيل مركز خدمة المجتمع وتنمية والموارد البشرية ووحدة التطوير الأكاديمي وضمان الجودة هذا العام بعد توقفه دام 4 سنوات .

وستقوم الكلية خلال هذا العام بإعداد المناهج والبرامج الخاصة بمركز المجتمع لتلبية احتياجات سوق العمل، إضافة إلى الإعداد والترتيب لتفعيل دورات تدريبية في تشغيل معدات الطب النووي من حيث المناهج وإعداد أعضاء هيئة التدريس وعملية التنفيذ للعملية التدريسية بالتعاون مع مركز الطب النووي بهيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء.

وفيما يتعلق بالآلية التي يتم بها قبول الطلاب في الكلية أوضح الصهيبي أن شروط القبول في الكلية تتضمن أن يكون خريج ثانوية عامة بتقدير لا يقل عن 60 بالمائة للدبلوم ، و 80 بالمائة للبكالوريوس قسم علمي، إضافة إلى اجتياز امتحان القبول بالكلية .

ولفت عميد الكلية إلى أن نظام التعليم في عموم برامج وتخصصات الكلية يتم باللغة الإنجليزية ، تتنوع ما بين 75 في المائة تعليم تطبيقي، و 25 تعليم نظري فقط وذلك لضمان الجودة في المخرجات لتواكب متطلبات العصر واحتياجات السوق اليمني والخارجي منوهاً بأن برامج الدبلوم الدراسية التي تضمها الكلية تشمل 4 دوائر رئيسية هي دائرة العلوم التطبيقية، ودائرة التكنولوجيا الهندسية، ودائرة إدارة الأعمال، ودائرة العلوم الأساسية .

فدائرة العلوم التطبيقية تضم في محتواها أقسام وتخصصات « تكنولوجيا برمجه وتطبيقيات الكمبيوتر، وتكنولوجيا الانترنت والشبكات، وتكنولوجيا التصميم والجرافيكس والوسائط الإعلامية المتعددة الملتيميديا، وتصميم الأزياء .وتضم دائرة التكنولوجيا الهندسية تخصصات « تكنولوجيا هندسة الأجهزة والمعدات الطبية، تكنولوجيا هندسة الإلكترونيات والكمبيوتر، وتكنولوجيا هندسة السيارات، تكنولوجيا التبريد والتكييف « فيما تضم دائرة الأعمال (إدارة المكاتب ، وإدارة المشاريع الصغيرة) و دائرة العلوم الأساسية تضم « اللغة الإنجليزية، والرياضيات « .

الى ذلك بين التقرير الصادر عن كلية مجتمع صنعاء أن عدد الطلاب المسجلين والمقبولين منذ إطلاق أول دفعة سنة 2000م ، وحتى العام الدراسي الجاري 2009م بلغ نحو 5 الآف و 38 طالب وطالبة منهم الف و 249 طالبة موزعين في مختلف التخصصات العلمية .

واشار إلى أن عدد المتقدمين للعام الدراسي الجاري 2008 /2009م بلغ نحو1000 طالب وطالبة لجميع التخصصات قبل منهم 263 طالب وطالبة منهم 68 طالبة مقارنة بـ2800 طالب وطالبة تقدموا للقبول في الكلية للعام الدراسي 2007/ 2008م قبل منهم الف و 57 طالب وطالبة منهم 232 طالبة وذلك من اجل ضمان تحسين جودة التعليم والتركيز على نوعية المخرجات.

مبيناً أن إجمالي عدد الكادر الأكاديمي للكلية أرتفع من 73 اكاديمياً عام 2006/2007م إلى نحو 127 كادراً أكاديميا في العام الجاري 2009م منهم 73 مؤهل بكالوريوس ، و45 ماجستير ، و 5 دكتوراه ، إضافة إلى الكادر الإداري البالغ عددهم نحو 75 موظفاً وموظفة فيما تعاني الكلية من ندرة الكادر المتخصص في بعض البرامج النادرة .

وفيما يتعلق بالصعوبات والمعوقات التي تواجه الكلية، بين عميد الكلية الصهيبي اسباب تلك الصعوبات والمتمثلة في عدم توفر موازنة كافية لتسيير العملية التعليمية وتخصيص أهداف التعليم التقني النوعي، والنقص الحاد في أعضاء هيئة التدريس لبعض التخصصات النادرة نظراً لصعوبة استقطاب أعضاء هيئة التدريس وهيئة تدريس مساعدة من ذوي المؤهلات العالية والتخصصات النادرة سواءً من اليمنيين أو الوافدين وذلك لتدني الرواتب والأجور مقارنة بما يقدم لهم في الجامعات الحكومية والخاصة ، فضلاً عن بعد الكلية عن مركز المدينة صنعاء .

كما ان من بين الصعوبات تعرض أجهزة الكلية المختبريه والخدمية للعطب بصورة شبه مستمرة نظراً لتواجد عدد من الكسارات بجوار الكلية التي تثير زوابع من الغبار والأتربة على مدار الساعة مما يكلف أعباء ومبالغ إضافية لعملية الصيانة والنظافة للحفاظ عليها .